

Grammatical Digression according to Ibn Malik in Al-Alfiyya

الاستطراد النحوي عند ابن مالك في الألفية

Dr. Saud bin Obaidullah bin Abed Al Saedi*

د. سعود بن عبيدالله بن عابد الصاعدي*

Assistant Professor in the Department of Language,
Grammar and Morphology, College of Language,
Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى،
المملكة العربية السعودية

Received:1/8/2023 Revised:14/10/2023 Accepted: 2/12/2023

تاريخ التقديم: 1/8/2023 تاريخ ارسال التعديلات: 14/10/2023 تاريخ القبول: 2/12/2023

الملخص:

يقوم البحث على تتبع المسائل النحوية التي استطراد إليها ابن مالك، وضمتها أبواباً في الألفية ليست هي منها، إما اضطراراً أو تنميماً لفائدة متعلقة بتلك المسائل. وقد بدأ البحث بمقدمة بين فيها الباحث محددات بحثه والاستطرادات الثلاثة الخارجة عن حدود البحث. ثم تلاها بتمهيد أوضح من خلاله مفهوم الاستطراد. ثم ذكر الباحث المسائل النحوية التي استطراد إليها ابن مالك في أربعة عشر مبحثاً، وقد ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها، والتي كان منها: أن جميع استطرادات ابن مالك في الألفية كانت إما اضطراراً أو تنميماً لفائدة تتعلق بمسألة مرتبطة بالبَاب الذي هي فيه، ومنها أن بعض الشراح قد ينص على إحدى المسائل المستطرادة أنها استطراد، وهو قليل، فقام الباحث عليها واستخرج الكثير، ومنها أن الاستطرادات التي أقر لها ابن مالك أبواباً كانت واضحة الاستقلال، أما الاستطرادات التي كانت داخل الأبواب النحوية فقد تخفى على بعض المَعْلَمِينَ، وهو ما هدَفَ البحث في الوصول إلى مثله.

الكلمات المفتاحية: الاستطراد، النظم، الألفية، الأبواب النحوية.

Abstract:

The current research rely on tracing the grammatical issues that Ibn Malik delved into, and it includes topics that are not originally part of his work, either out of necessity or to complement the usefulness of those issues. The research began with an introduction in which the researcher explained the parameters of their research and the three digressions that go beyond its scope. This was followed by a preamble that clarified the concept of digression. Then the researcher mentioned the grammatical issues that Ibn Malik delved into in fourteen topics. The research concluded with the most important findings, which included that all of Ibn Malik's digressions in the Alfiyah were either out of necessity or to complement the usefulness of a grammatical issue related to the chapter in which they were included. Additionally, some commentators may indicate that one of the digressions is an actual digression, but such cases are rare, and the researcher evaluated them in detail. Furthermore, the researcher found that the digressions that Ibn Malik dedicated entire sections to were clearly independent, while the digressions that were included within the grammatical chapters may be hidden from some learners, and the aim of the research was to uncover them.

Keywords: Digression, Alfiyah, Grammatical Chapter.

لها ليس استطراداً؟ أو هي غيرُ مُعرّفةٍ فيكونَ كلامُهُ عنها استطراداً؟ من أجلِ هذا اللبسِ تجنّبتُ ذِكرَ هذا النوعِ أيضاً .

لقد جعلَ الإمامُ ابنُ مالكٍ أبياتَ الألفيّةِ مُقسّمةً تحتَ أبوابٍ مُترجمةٍ بعناوينَ مُتناسبةٍ معَ ما انعقدَ البابُ لبيانِهِ ، وقد أشارَ إلى هذا التّبويبِ في بعضِ أبياتِ الألفيّةِ ، فمنَ ذلكَ قولُهُ في بابِ لا التّافيةِ للجنسِ :

وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخبرِ إذا المرادُ معَ سُقوطِهِ ظَهَرَ وكذلك قالَ في بابِ نائبِ الفاعلِ :

في بابِ ظَنٍّ و أَرى المنعَ اشْتَهَرَ وَ لا أَرى مُنعاً إذا القَصْدُ ظَهَرَ وكذلك قالَ في بابِ الاشتغالِ :

وَ سَوِّ في ذا البابِ وَصفاً ذا عَمَلٍ بالفعلِ إنْ لم يَكْ مانعٌ حَصَلَ وقد اعتمدتُ في معرفةِ تراجمِ تلكَ الأبوابِ على ما هو موجودٌ في كُتُبِ شُراحِ الألفيّةِ ، كما هو مُبيّنٌ في ثنايا هذا البحثِ .

الدّراساتُ السّابقةُ :

لا أعرفُ أحداً كَتَبَ في مِثْلِ هذا الموضوعِ ، وعندَ البحثِ عنِ دراسةٍ سابقةٍ عَبرَ مُحركاتِ البحثِ الإلكترونيّةِ تَظَهَرُ لي عناوينُ كثيرةٌ جميعُها في الاستطرادِ بالمفهومِ البلاغيِّ ، ولمَ أَعثُرَ على شيءٍ يُشبهُ هذا العَمَلَ أو يُدانيهِ .

مشكلةُ البحثِ :

تكمنُ مُشكلةُ البحثِ في إبرادِ ابنِ مالكٍ لكثيرٍ من المسائلِ النّحويّةِ في غيرِ مَظاهِها ، وإقحامِها في غيرِ أبوابِها ، وهو أمرٌ قد يُوقِعُ المتعلّمينَ في لبسٍ ، فيحسُنُ التّنبيةَ على مِثْلِ ذلكَ ، بتتبُّعِ تلكَ المسائلِ وإبرازِها ؛ رفعاً للّبسِ ، و دفعاً لالتباسِ . وفي معرفةٍ مدى قبولِ الشُّراحِ لتلكَ الاستطراداتِ .

أهدافُ البحثِ :

1. الكشفُ عن بعضِ المسائلِ النّحويّةِ التي أوردَها ابنُ مالكٍ في غيرِ أبوابِها .
2. التّعرُّفُ على المسائلِ التي استطرَدَ إليها ابنُ مالكٍ ولم يَعتَقِدْ لِمِثْلِها باباً مُستَقِلاً .

المقدمة:

باسمِ الله ، والحمدُ لله ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ خلقِ الله ، نبينا محمدٍ وآلِهِ ومَن والاه ، أمّا بعد :

فإنَّ أَلْفِيّةَ الإمامِ اللُّغويِّ الكبيرِ المجدِّدِ ابنِ مالكٍ هي أكثرُ المصنّفاتِ النّحويّةِ شهرةً ، وأعظمُها نفعاً ، وأوسعُها انتشاراً ، وقد جعلتُ بحثي هذا مُتعلّقاً بأسرارِها ، كاشفاً لبعضِ أسرارِها ، ومُبيناً لشيءٍ مِن مُحذراتِها ، ومُوضّحاً لمُقصدٍ مِن مقاصدِ صاحبِها ، فوسّئتُهُ بـ (الاستطرادُ النّحويُّ عندَ ابنِ مالكٍ في الألفيّةِ) ، مُستقصياً كُلَّ مسألةٍ نَحويّةٍ استطرَدَ إليها الإمامُ ابنُ مالكٍ . عليه رحمةُ الله . داخلَ أبوابِ الألفيّةِ .

وقد أخرجتُ من مُحذراتِ هذا البحثِ ثلاثةَ أنواعٍ من الاستطراداتِ :

الأوّلُ : الاستطرادُ الذي يُنشِئُ له المصنّفُ باباً مُستقِلاً ، كما فَعَلَ لتابعِ المناذِريّ لما تكلّمَ عن أحكامِ المناذِريّ في بابِهِ أرادَ أن يستطرَدَ ويذكُرَ أحكامَ تابعِهِ ، فحينَ كَثُرَتِ مسائلُهُ أفرَدَ له باباً . وكذلك فَعَلَ حينَ تحدّثَ عن أدواتِ الشّروطِ الجازمةِ في بابِ جوازِ الفعلِ المضارعِ فإنّه أرادَ أن يُتِمِّمَ الفائدةَ فاستطرَدَ وذكُرَ أدواتِ الشرطِ غيرَ الجازمةِ في بابينِ مُستقلّين ، هما بابُ لو ، وبابُ أمّا ولولا ولوما .

والثاني : الاستطرادُ في المسائلِ اللّغويّةِ ، كاستطرادِ النّاطمِ في بابِ حروفِ الجرِّ حينَ ذكُرَ معاني حروفِ الجرِّ ، وكاستطرادِهِ في ذكُرِ تَصَرُّفاتِ الكلمةِ مِن مِثْلِ قولِهِ :

وَ اسْتَغْمَلُوا مُضارعاً لأَوْشكا وَ كَادَ لا غَيْرَ وَ زادوا مُوشِكا

وسببُ تجنّبي ذِكرَ هذا النوعِ أنّ فيه خروجاً مِن فَنِّ إلى فَنٍّ آخَرَ ، وليس خروجاً مِن بابٍ إلى بابٍ داخلِ الفَنِّ الواحدِ ، وهذا البحثُ إنّما هو مُجمَعولٌ في المسائلِ النّحويّةِ ؛ لذا تَرَجَّمتُ لَهُ بالاستطرادِ النّحويِّ كما ترى .

والثالثُ : الاستطرادُ المُنبِئُ على خلافٍ شديدٍ في المسألةِ بينَ النّحاةِ والتي لم يَفْصَحِ النّاطمُ عن رأيِهِ فيها ، كما جاءَ في بابِ المعرّفِ بأداةِ التّعريفِ حينما ذكُرَ أَل التي للغلبةِ ، وقد اختلفَ النّحاةُ فيها ؛ وهل هي نوعٌ مِن أنواعِ أَل التّعريفِ فيكونَ ذِكرُهُ

3. التّعريف على المسائل التي استطرَد إليها ابن مالك وقد عَقَدَ لِمِثْلِهَا باباً مُسْتَقِلاً .
4. التّعريف على مَوْقِفِ شُرَاحِ الألفيّة مِنْ تلك الاستطرادات .
5. رَفْعُ اللَّبْسِ ودَفْعُ الالتباس في تلك المسائل عن المتعلّمين وغيرهم .
6. الكشف عن بعض أغراض ابن مالك من وراء ذلك الصنيع، وبيان بعض مقاصده .
- أسئلة البحث :**
1. ما المسائل التَّحْوِيَّةُ التي أوردَها ابن مالك في الأبواب المعقودة لغيرها؟
 2. هل نصَّ شُرَاحُ الألفيّة على تلك المسائل بأنَّها استطرادٌ ؟
 3. ما المسائل التي استطرَدَ إليها ابن مالك ولم يَعمِدْ لِمِثْلِهَا باباً مُسْتَقِلاً ؟
 4. ما المسائل التي استطرَدَ إليها ابن مالك وقد عَقَدَ لِمِثْلِهَا باباً مُسْتَقِلاً ؟
 5. ما مقصود ابن مالك من كلِّ ذلك ، وما غرضه منه ؟
- منهج البحث :**
- يقوم هذا البحث على جمع بعض المسائل التَّحْوِيَّةِ التي استطرَدَ إليها النَّاظِمُ في الألفيّة ، و بيان الغرض من وراء ذلك الاستطراد، مُتَّبِعاً في كلِّ ذلك المنهج الاستقرائي النقدي .
- هيكل البحث :**
- أفَضَّتْ طبيعة البحث أن يكون في مقدِّمة و تمهيدٍ و أربعة عَشَرَ مَبْحَثاً و خاتمةً ، فجاء ذلك على النحو الآتي بيانه :
1. المقدِّمة : وتحدَّثت فيها عن فكرة البحث و محدِّداته ، والدراسات السابقة ، ومشكلة البحث ، وأهدافه ، وأسئلته ، ومنهجه ، وهيكله .
 2. التَّمْهيدُ : وتناولت فيه بيانَ مفهوم الاستطراد .
 3. ثُمَّ تحدَّثت عن المسائل التَّحْوِيَّةِ التي استطرَدَ إليها ابن مالك في أربعة عَشَرَ مَبْحَثاً ، على النحو الآتي :
- المبحث الأول : نون الوقاية .
- المبحث الثاني : العَلَمُ الجِنْسِيُّ .
- المبحث الثالث : نونا ذَيْن و تَيْن .
- المبحث الرابع : أَل الرَّائِدَةُ .
- المبحث الخامس : العَلَمُ بِالْعَلْبَةِ .
- المبحث السادس : كَانَ التَّامَّةُ .
- المبحث السابع : كَانَ الرَّائِدَةُ .
- المبحث الثامن : عَلِمَ و ظَنَّ اللتان بمعنى عَرَفَ و اَظْهَرَ .
- المبحث التاسع : المفعول بِهِ .
- المبحث العاشر : المشغول عنه .
- المبحث الحادي عَشَرَ : مَسْأَلَةٌ في التَّنَازُعِ .
- المبحث الثاني عَشَرَ : أَفْعَلُ لِعَبْرِ التَّقْضِيلِ .
- المبحث الثالث عَشَرَ : إِمَّا الثَّانِيَةُ .
- المبحث الرابع عَشَرَ : مَسَائِلُ الإِثْبَاعِ .
4. الخاتمة ونتائج البحث .
5. فهرس المصادر والمراجع .
6. فهرس الموضوعات .
- التَّمْهيدُ : مفهوم الاستطراد :**
- إنَّ الاستطرادَ مصطلحٌ أدبيٌّ قديمٌ ، و فنٌّ من فنونِ عِلْمِ البديع⁽¹⁾، له مدلولٌ اصطلاحِيٌّ عند أهل الأدب والنقد ، يُرادُّ به عندهم : أن يَخْرُجَ الشاعرُ من معنى إلى معنى آخَرَ ، ولا يتمادى في الخروج بل يعودُ إلى الأوَّل . قال ابنُ رشيقٍ القيرواني⁽²⁾ : و أما الخروجُ فهو عندهم شبيهٌ بالاستطرادِ ، وليس به ؛ لأنَّ الخروجَ إمَّا هو أن تَخْرُجَ مِنْ نَسِيبٍ إلى مدحٍ أو غيره بلطفٍ تحيُّلٍ ثُمَّ تتمادى فيما خرجت إليه . ثُمَّ قَالَ في معنى الاستطرادِ مُبَيِّناً شَرْطَهُ الذي يمتازُ به : ... و يعودُ إلى كلامِهِ الأوَّلِ⁽³⁾ . و قَالَ ابنُ النَّازِمِ⁽⁴⁾ : وتَخْرُجُ مِنْهُ إلى غيره ثُمَّ تَرْجِعُ فَإِنْ تَمَادَيْتَ فذاك الخروجُ . فالاستطرادُ عندهم إذن هو الخروجُ بلا تمادي .

المعارف الضمير، وعند حديثه عن الضمائر وفي نهاية الفصل استطرذ الناظم فذكر بعض أحكام نون الوقاية المكسورة المتصلة بياء المتكلم من جهة حذفها قللة وكثرة في الاستعمال العربي الفصح مع الحروف النسخة، أومع بعض الحروف الجارة أو الظروف المضافة، ومن جهة امتناع حذفها مع الفعل الناصب لياء المتكلم المتصل بها إلا فيما ندر.

ونون الوقاية حرف من حروف المعاني (7)، وليس ضميراً، والحديث عنها في هذا الباب استطراد، قال المراتي معلقاً على شرح هذه الأبيات: (ثم استطرذ - أي الناظم - إلى ذكر نون الوقاية...) (8). ولعل الناظم ذكرها هنا مع الضمائر لأمرين، أحدهما أن نون الوقاية مختصة بياء المتكلم فلا تكون إلا معها، ولا تتصل إلا بها، فناسب أن يذكرها معها. والثاني أنه لم يفتقد في ألفيته باباً خاصاً بحروف المعاني.

المبحث الثاني: العلم الجنسي

قال الناظم في باب المعرفة والتكرة:

وَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمٌ
مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْعُقُوبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتَّعَلُّبِ
وَ مِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجَرَةِ

وهو باب معقود للمعرفة والتكرة من الأسماء، ومن معارفها العلم الشخصي، فتكلم المصنف عنه في هذا الباب، وعن أحكامه وأنواعه، ثم استطرذ فذكر العلم الجنسي في نهاية الباب، وهو استطراد من جهة أن الأعلام الجنسية ليست معارف تُعرف أفراد جنسها، ولا تُعينُ مُسمياتها، فالعلم الجنسي نكرة (9) تُطلق على كل فرد من أفرادها، وهو مفهوم كلامي في النظم حين قال: وهو عم، أي مدلوله شائع بين أفراد جنسه. وتسميتها علماً من باب المجاز (10). وإنما ذكرها الناظم عند حديثه عن الأعلام الشخصية المعرفة لأفرادها والمعيّنة لمسمياتها لما بينه وبينها من الشبه اللفظي، و تنبيهاً على ذلك قال في النظم: كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً. أي في اللفظ دون المعنى، فمن ذلك (11) جوار مجيء الحال منهما، فكما تقول: جاء زيد ماشياً، تقول: جاء نعاله مُسرعاً، وأهما لا يُضافان، وأهما لا تلحقهما أُل التعريف، وأهما يُوصفان بالمعرفة دون التكرة، وأهما يُمنعان من الصرف إن وُجدت مع علميتهما علّة

ولست أريد بالاستطراد في هذا البحث هذا المدلول الاصطلاحي البديعي، وإنما أريد به الخروج بالمسألة عن الباب المعقود لغيرها؛ أي: لغير تلك المسألة الخارجة عن الأحكام المتعلقة بذلك الباب.

فاستعمل الاستطراد عند الباحث بهذا المدلول ليس بدعاً غير مألوف، بل هو مُستخدم معروف، ولعله أسلوب من أساليب الفقهاء، ويدل على ذلك أن الفيومي حين تحدّث عن معنى استطرذ في كتابه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (5) قال: (و استطرذ له في الحرب: إذا فرّ منه كيداً، ثم كثر عليه، فكأنه اجتذبه من موضعه الذي لا يتمكن منه إلى موضع يتمكن منه، و وقع لك على وجه الاستطراد: كأنه مأخوذ من ذلك، وهو الاجتذاب؛ لأنك لم تذكره في موضعه، بل مهّدت له موضعاً ذكرته فيه) انتهى كلامه. فإذا كان الاستطراد يأتي بمعنى ذكر المسألة في غير موضعها، فهو ومعنى الخروج بها عن أصل الباب سيان. وهو مقصود، ومعقود كلامي، حين أعير عن الاستطراد في هذا البحث.

وقد استعمله أيضاً بهذا المعنى بعض شراح الألفية؛ فمن ذلك ما جاء من كلام المراتي (6) حين قال: ثم استطرذ. أي الناظم. إلى ذكر نون الوقاية.

المسائل النحوية المستطرذة:

إن الناظم قد ذكر كثيراً من المسائل والمباحث النحوية بعيدة عن أبوابها، وفي غير مظاهها، مُستطرذاً إليها، وسوف يسعى البحث إلى جمع ما وقف عليه الباحث منها، مرتبة بحسب إيرادها في الألفية، معلقاً عليها بكلامه أو كلام بعض الشراح. وهذا أوّل الشروع في المقصود.

المبحث الأول: نون الوقاية

قال الناظم في باب المعرفة والتكرة:

وَقَبِلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّوَرُّمِ نُونٌ وَقَايَةٍ وَ لَيْسِي قَدْ نُظِمَ
وَ لَيْتَنِي قَدْ فَشَا وَ لَيْتَنِي نَدَرَا وَ مَعَ لَعَلَّ اغْكِسْ وَ كُنْ مُحْجَرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَ اضْطَرَّاراً حَقَّقَا مَنِي وَ عَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَ فِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَ فِي قَدْنِي وَ قَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ بَنِي

وهذا الباب معقود للحديث عن أسماء المعارف، ومن أنواع

مانعة أخرى .

وإذا رأينا أنَّ النَّاطِمَ إنما انتقلَ من الحديث عن المعرفة العَلَمِ الشخصيِّ إلى التَّكررة العَلَمِ الجنسيِّ ، والحديث عن التَّكررات في باب المعرفة والتَّكررة لا يُعَدُّ استطراداً فَنَعَمْ ، و إنما اعتبرته أنا استطراداً من جهة ما نَبَّهْتُ على مثله فيما تقدَّم .

ومن الأغراض التي دفعْتُ النَّاطِمَ إلى هذا الاستطرادِ ما نَبَّهْتُ على مثله الإمام الشَّاطِئِيُّ حينَ قالَ : (ثمَّ لما أرادَ - أي النَّاطِمُ - التَّنبية على العَلَمِ الجنسيِّ أتى به آخرَ البابِ تكميلاً للفائدة ، وتنبهاً على أنَّ هذا النوع ليس مما يُضطرُّ إلى دُكره كالأضطرارِ إلى دُكر عِلْمِ الشخص ، و أيضاً فإنَّه مُخالفٌ لقانون العِلْمِيَّةِ ومعناها المشهور ؛ إذ لا كبيرَ فَرْقٍ بينه وبين التَّكررة في المعنى(12) .

المبحث الثالث : نونا ذَيْنِ وَ تَيْنِ

قال النَّاطِمُ في بابِ الاسمِ الموصولِ :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا تُنْبِئَا لَا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَ تَيْنِ شَدِيدَا أَيْضاً وَتُعْوِضُ بِذَاكَ قُصْدَا

تحدَّث النَّاطِمُ في أوَّل هذا البابِ عن الأسماءِ الموصولةِ النَّصْبِيَّةِ، وعندَ دُكره للمثني منها بيَّنَ أنه يجوزُ تشديدُ نُونيِّ اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ وَتَضْعِيفُهُمَا ، وهو قوله : والنونُ إِنْ تُشَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ . ثمَّ استطرَدَ المصنِّفُ و خرجَ إلى دُكرِ جوازِ تشديدِ نُونيِّ ذَيْنِ وَ تَيْنِ ، وهما اسمَا إشارةٍ وليسا موصولين ، ولم يَدُكِّرْ هذه المسألةَ في بابِ اسمِ الإشارةِ المتقدمِ قريباً ؛ ففعلَ المصنِّفُ رَغْبَ في الجمعِ بينَ مسأَلَتَيِ النونينِ في مثني الموصولِ واسمَيِ الإشارةِ في موضعٍ واحدٍ لِاتِّحَادِ نُونَيْهِمَا في حكمِ جوازِ التشديدِ والتضعيفِ .

المبحث الرابع : أَلُ الزائدة

قال النَّاطِمُ في بابِ أَلِ التعريفِ :

وَقَدْ تُرَادُ لِأَمَّا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ
وَلَا ضَرَارَ كِبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي
وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحْ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُفَلَا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذَكُرْ ذَا وَحَدِّثْهُ سَيَّانِ

وهذا البابُ عَقْدُهُ المصنِّفُ لبيانِ ما تَعَرَّفَ من الأسماءِ بألِ التعريفِ ، لكنَّه استطرَدَ فَذَكَّرَ أَلُ الزائدةَ و جميعَ أقسامِها؛ كالزائدةِ اللازمةِ في نحوِ اللَّاتِ اسمِ صنمٍ ، والآنَ ، والذي وفروعيها ، و كَالزائدةِ العارضةِ بنوعِها؛ العارضةُ للضرورةِ الشَّعْرِيَّةِ نحو قولِ الشاعر(13) :

** وَلَقَدْ هَمَّيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ **

أو العارضةُ للمحِ الأصلِ(14) كالدخلةِ على الأعلامِ المنقولةِ نحو : الفضلِ والحارثِ والنُّعْمَانِ . فالتَّيُّ لِلْمَحِ الأصلِ قِسْمٌ من أقسامِ الزائدةِ العارضةِ ، وليست قسيماً للزائدةِ ، ويدلُّ على ذلك قولُ النَّاطِمِ : فَذَكُرْ ذَا وَحَدِّثْهُ سَيَّانِ، وكذلك نصُّ ابنه بدرُالدينِ في شرحه للألفيَّةِ(15) على أنَّ التي للمحِ الصفةِ قِسْمٌ من أقسامِها لا قِسْمٌ لها فقال : وأما العارضةُ . أي الزائدةُ . فمُجَوِّزَةٌ للضرورةِ أو للمحِ الوصفِ بمصحوبها . وهو قولُ الماردِي في الجني الداني(16) ، وابنِ هشامٍ في المغني(17) ؛ لذا فإنَّني أدرجتُ التي للمحِ الأصلِ هنا في هذا المبحثِ الخاصِّ بألِ الزائدةِ كما ترى ، وجعلتُ استطرادَ المصنِّفِ في هذا البابِ في مبحثين لا ثلاثة . وسكتُ عن أَلِ التي للعَلْبَةِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ في المقدمةِ .

وهذا الإدراجُ مُخالفٌ لرأي بعضِ الشُّرَاحِ كأبي حَيَّان(18) والمكُودِي(19) والغَزَّي(20) حينَ جعلوا التي للمحِ الصفةِ قسيماً للزائدةِ ؛ فقالوا : إِنَّ (أَلُ) على أربعةِ أقسامٍ : مُعَرِّفَةٌ وزائدةٌ وللمحِ الصفةِ و للعَلْبَةِ .

وألِ الزائدةُ ليست مُعَرِّفَةٌ(21) ؛ فهي لا تُفِيدُ مَدْخُولَهَا تعريفاً ، وإنما تَعَرَّفَ مَدْخُولُهَا إمَّا بالعلمِيَّةِ كَاللَّاتِ وبناتِ أَوْبَرِ ، أو بالإشارةِ(22) كَالآنَ خلافاً لأبي حَيَّان(23) ، أو بجملةِ الصِّلَةِ كالموصولِ خلافاً للأخفش(24) والفرَّاء(25) ؛ فهي زائدةٌ غيرُ مُعَرِّفَةٌ من جهةٍ أنَّه لا يَجْتَمِعُ على الاسمِ مُعَرِّفَان(26) . وإنما استطرَدَ النَّاطِمُ فَذَكَّرَ الزائدةَ في بابِ المُعَرِّفَةِ لِمَا بينهما من الشَّبهِ اللفظيِّ .

المبحث الخامس : العَلَمُ بِالْعَلْبَةِ

قال النَّاطِمُ في بابِ أَلِ التعريفِ :

وَ قَدْ يَصِيرُ عِلْماً بِالْعَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلُ كَالْعَقْبَةِ

المبحث السابع : كان الزائدة

قال الناظم في باب كان وأخواتها :

وَقَدْ تُرَادُّ كَانٌ فِي خَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ

هذا الباب معقود لبيان أحكام كان التاسخة للمبتدأ والخبر ، ولأخواتها التواسخ المشبهات بها في الإعمال كما سبق بيانه ، وقد استطرذ المصنف فذكر كان الزائدة في هذا الباب ، والنحاة مجمعون على أن كان الزائدة ليست ناسخة ، فإذا كان ذلك كذلك فحديثه عنها في هذا الباب استطراداً بئس . والخلاف بينهم إنما وقع في رفع كان الزائدة لمرفوع بعدها ، أي : هل تُرَادُّ كَانٌ مع مرفوعها الفاعل ؟ فتكون الزائدة تامة ، أو هل تُرَادُّ ولا معمول لها أبداً ؟ فالأول مذهب الخليل وسيبويه⁽⁴³⁾ ، وانتصر لهما ابن مالك⁽⁴⁴⁾ ، والثاني مذهب أبي العباس المبرد⁽⁴⁵⁾ ، وأكثر النحويين⁽⁴⁶⁾ .

المبحث الثامن : عليم و ظن اللتان بمعنى عَرَفَ وأتَمَّ

قال الناظم في باب ظن وأخواتها :

لِعِلْمٍ عِزْفَانٍ وَ ظَنْنٌ ثَمَّةٌ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

هذا الباب عقده المصنف للأفعال التواسخ التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، و هُنَّ ظَنٌّ وأخواتها المشبهات بها في العمل . وقد استطرذ المصنف فذكر فعلين يتعديان إلى مفعول واحد هما عِلِمَ التي بمعنى عَرَفَ ، كقولك : عِلِمْتُ زيداً ، أي عَرَفْتُهُ ، و ظَنَّ التي بمعنى أَتَمَّ ، كقولك : ظَنَنْتُ زيداً ، أي أَتَمَّمْتُهُ . قال المكوذي⁽⁴⁷⁾ : وليساً حينئذٍ من أفعال هذا الباب ؛ ولعل الناظم استطرذ هنا تفريقاً بين المتعدي لواحد والمتعدي لاثنين .

المبحث التاسع : المفعول به

لقد توسع النحويون في بيان أحكام المفعول به في كُتُبِهِمْ ومُصَنَّفَاتِهِم النحوية ، وكثر الحديث عنه ؛ لأنه ركن من أركان الجملة الفعلية وجزء من أجزائها ، و الجملة الفعلية مُتَبَوِّعَةٌ مسائلها ، ومُنْتَشِرَةٌ أحكامها في المصنفات النحوية ؛ ذلك أنهم مرةً يتحدثون عن أحكام أجزائها جزءاً جزءاً ، و رُكْنًا رُكْنًا ، كحديثهم عن أحكام فعلها وفاعلها ونائبه ومفاعيلها في أبواب مُسْتَقْبَلَةٍ ؛ ومرةً يتحدثون عن أساليب الجملة الفعلية ، كأسلوب

الاسم المضاف المعرف بالعلمية الغالبة نوع من الأعلام تعرف بالغلبة والاشتهار ولم يتعرف بأل التعريف ، كابن عمر وابن عباس ، فإنه إذا أطلق هذان الاسمان المضافان فالمراد بهما عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس رضي الله عنهما دون سائر إخوتهم . والمصنف لم يذكر هذه العلمية الغالبة في بابها باب العلم ، وإنما استطرذ حينما تكلم عنها هنا في باب أداة التعريف ، فقال : وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ . وسبب هذا الاستطراد أن العلم وأل يأتيان بمعنى الغلبة ، قال العزبي⁽²⁷⁾ : (وإنما ذكر المضاف في هذا الباب مع أنه ليس منه لاشتراكه مع ذي الأداة في الغلبة) .

المبحث السادس : كان التامة

قال الناظم في باب كان وأخواتها :

** وَ ذُو نَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي **

هذا الباب معقود لبيان أحكام كان التاسخة للمبتدأ والخبر ، ولأخواتها التواسخ المشبهات بها في الإعمال ، و هُنَّ جميعاً أفعال ناقصة لا تامة ، و يُسَمَّى أفعالاً ناقصةً لافْتِقَارِهِنَّ واحتياجِهِنَّ إلى الخبر⁽²⁸⁾ ، هذا عند من يرى من التحويين أنهم أفعال حقيقية تدل على زمن وحدث ، وهو مذهب ابن خروف⁽²⁹⁾ ، وابن الحاجب⁽³⁰⁾ ، وابن عصفور⁽³¹⁾ ، وابن مالك⁽³²⁾ ، والرضي⁽³³⁾ ، وأبي حيان⁽³⁴⁾ ، وابن هشام . وقيل : سُمِّيَتْ أفعالاً ناقصةً لعدم دلالتها على الحدث ، وأنها لا تدل إلا على الزمن⁽³⁵⁾ ، وأهَنُ أفعال غير حقيقية ، وهو مذهب المبرد⁽³⁶⁾ ، وابن السراج⁽³⁷⁾ ، وأبي علي⁽³⁸⁾ ، وابن جني⁽³⁹⁾ ، والشلوبين⁽⁴⁰⁾ . والتقص شرط لنسخه المبتدأ والخبر .

وأما كان التامة وبعض أخواتها التامات فلسن نواسخ للمبتدأ والخبر ، ومرفوعها لا يُسَمَّى اسمها ، بل يُسَمَّى فاعلاً ، كما هو الحال مع كل فعل حقيقي تام ، وهي التي تكتفي بمرفوعها الفاعل كما قال الناظم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾⁽⁴¹⁾ في قراءة من رفع حسنة ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾⁽⁴²⁾ . وعلى ذلك فإن كلام الناظم عن كان التامة في هذا الباب استطراداً بئس ؛ تفريقاً بين الناقصة التاسخة والتامة غير التاسخة .

بالمفعول في تلك الأبيات هو المفعول به ، فقال : (إِنَّ الْمَفْعُولَ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُرِيدَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَحْدَهُ ، وَهُوَ الْجَارِي فِي كَلَامِ التَّحْوِيلِ إِذَا تَكَلَّمُوا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْخُصُوصِ . وَالثَّانِي أَنْ يُرِيدَ الْمَفْعُولَ الْأَعْمَ الَّذِي يَشْمَلُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَغَيْرُهُ) ثُمَّ قَالَ مُرَجِّحاً الاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ :

(إِلَّا أَنَّ الْاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَقْصُودُ النَّاطِلِ) .

وَمَا تَقَدَّمَ يَظْهَرُ لَنَا سَبَبُ اسْتِطْرَادِ النَّاطِلِ وَغَرَضُهُ مِنْهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُفْرِدْ لِلْمَفْعُولِ بِهِ بَاباً مُسْتَقِلاً لَصُعُوبَةِ جَمْعِ أَشْتَاتِ مَسَائِلِهِ وَأَحْكَامِهِ اللَّفْظِيَّةِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ مِنْ وَجُودِ أَحْكَامِهِ فِي الْأَبْوَابِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ أَجْزَاءَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَأَسَالِبِهَا الْمُتَنَوِّعَةِ . وَشَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْمَفْعُولِيَّةِ تَصْلُحُ حُكْماً لِلْفَاعِلِ ؛ فَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَجُوباً أَوْ جَوَازاً هُوَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ عَنِ الْمَفْعُولِ وَجُوباً أَوْ جَوَازاً . وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَنِ الْفَاعِلِ وَجُوباً أَوْ جَوَازاً هُوَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَجُوباً أَوْ جَوَازاً ، وَبِنَفَرْدِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِحُكْمِ تَقْدِيمِهِ عَلَى فَعْلِهِ ، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ جَمِيعُهَا مِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ وَلَا اسْتِطْرَادَ فِيهَا إِلَّا مَا تَفَرَّدَ بِهِ الْمَفْعُولُ بِهِ .

وَالثَّانِي فِي بَابِ التَّعَدِّيِّ وَالزُّرُومِ حِينَ قَالَ النَّاطِلُ :

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ أَلْسِنٍ مَنْ زَارَنَا نَسَجَ الِيَمَنُ
وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرُكُ ذَلِكَ الْأَصْلَ حُكْماً قَدْ يُرَى
وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ
وَهَذَا الْبَابُ عَقْدَةُ النَّاطِلِ لِلْحَدِيثِ عَنْ تَعَدِّي الْأَفْعَالِ وَلُزُومِهَا ، فَذَكَرَ فِيهِ خَمْسَةَ أَحْكَامٍ لَفْظِيَّةٍ لِلْمَفْعُولِ بِهِ اسْتِطْرَاداً ، فَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي هُمَا جَوَازُ تَقْدِيمِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَوُجُوبُهُ إِذَا كَانَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى ، وَالثَّالِثُ هُوَ وَجُوبُ تَأْخِيرِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى ، وَالرَّابِعُ جَوَازُ حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْخَامِسُ امْتِنَاعُ حَذْفِهِ .

المبحث العاشر : المَشْغُولُ عَنْهُ

قَالَ النَّاطِلُ فِي بَابِ اشْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ :

و إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِيتِدَا يَخْتَصُّ فَالزَّفَعُ التَّرْمَةُ أَبَدَا

الاشتغال ، وأسلوب التنازع ، وأسلوب التعجب ، وأسلوب الاختصاص ، وأسلوب التحذير والإغراء في أبواب مُسْتَقَلَّةٍ كذلك .

فَإِذَا تَحَدَّثُوا عَنْ أَحْكَامِ الْمَفْعُولِ بِهِ تَحْتَ بَابِ مُرْتَبِطٍ وَمُتَعَلِّقٍ بِهِ فَلَا يَكُونُ حَدِيثُهُمْ ذَلِكَ اسْتِطْرَاداً وَلَا خُرُوجاً عَمَّا اتَّعَقَدَ لَهُ الْبَابُ ؛ كَحَدِيثِهِمْ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي بَابِ نَائِبِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ اسْتِطْرَاداً ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ هُوَ نَائِبُ الْفَاعِلِ ، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ بَابُ الْاسْتِغْنَاءِ فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ هُوَ الْمَشْغُولُ عَنْهُ الْمَنْصُوبُ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي الْمُنْتَازِعِ عَلَيْهِ الْمَنْصُوبُ فِي بَابِ التَّنَازُعِ ، وَفِي الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ الْمَنْصُوبُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ ، وَفِي الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ فِي بَابِ الْاِخْتِصَاصِ ، وَفِي الْمَنْصُوبِ عَلَى التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ فِي بَابِ التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ ، فَكُلُّ تِلْكَ الْمَفَاعِلِ الْحَدِيثِ عَنْهَا فِي أَبْوَابِهَا لَا يُعَدُّ اسْتِطْرَاداً كَمَا تَرَى .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَدِيثُهُمْ عَنْ أَحْكَامِ الْمَفْعُولِ بِهِ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ وَلَا مُتَعَلِّقٍ بِالْبَابِ فَهُوَ اسْتِطْرَادٌ وَخُرُوجٌ عَمَّا اتَّعَقَدَ لَهُ ذَلِكَ الْبَابُ . وَقَدْ وَقَعَ الْاسْتِطْرَادُ عِنْدَ النَّاطِلِ بَيَاناً لِأَحْكَامِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي بَابَيْنِ هُمَا :

الأول في باب الفاعل حين قال :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَنْصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَ قَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَ قَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ
وَ أَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبِسَ حُذِرَ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ
وَ مَا بِإِلَّا أَوْ بِإِثْمَا انْخَصِرَ أَجَزَ وَ قَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ
وَ شَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَ شَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَةُ الشَّجَرِ

وَهَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ اسْتِطْرَدَ النَّاطِلُ فَذَكَرَ فِيهِ أَحْكَامَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْخَمْسَةَ ، وَهِيَ وَجُوبُ تَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ بِهِ عَنِ الْفَاعِلِ وَ جَوَازُ تَأْخِيرِهِ ، وَ وَجُوبُ تَوْسُطِهِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَ جَوَازُ تَوْسُطِهِ ، وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ الْأَرْبَعَةُ نَصَّ النَّاطِلُ عَلَى مَوْضِعِي الْوُجُوبِ مِنْهَا ، وَسَكَتَ عَنِ مَوْضِعِي الْجَوَازِ مِنْهَا ، وَهِيَ مَعْلُومَانِ وَفَقَ الْمَنْهَجِ الشُّكُوفِي الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ ، وَأَمَّا الْخَامِسُ وَهُوَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْفِعْلِ فَقَدْ ذَكَرَ حُكْمَهُ الْجَائِزَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَاجِبَ فِيهِ .

وقد ترجَّح لدى أبي إسحاق الشَّاطِطِي (48) أَنَّ مَقْصُودَ النَّاطِلِ

كذا إذا الفعلُ تلا ما لَنْ يَرِدَ ما قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجِدَ

هذا البابُ مُختَصٌّ بالحديث عن الأحكام اللفظية للمشغول عنه عامله في تركيب الاشتغال ، والمشغول عنه هو كل اسم مُتَقَدِّم على عاملٍ صالحٍ لنصبه مُنْشَغِلٍ عنه بنصبٍ ضميره أو سببهِ⁽⁴⁹⁾، كقولك : زيدا ضربته ، أو زيدا ضربتُ غلامه .

وقد ذَكَرَ النَّاطِمُ خمسةَ أحكامٍ لفظيةٍ للاسم المتقدِّم المشغول عنه عامله وهي : وُجُوبُ نَصْبِهِ ، و وُجُوبُ رَفْعِهِ ، و جَوَازُ الأَمْرَيْنِ والنَّصْبُ أَرَجَحُ ، و جَوَازُ الأَمْرَيْنِ والرَّفْعُ أَرَجَحُ ، وما يستوي فيه الأمران .

وقد استطرَدَ النَّاطِمُ وخَرَجَ عن مسائل باب الاشتغال حين ذَكَرَ في هذين البيتين مَوْضِعِي وُجُوبِ رَفْعِ الاسم المتقدِّم، كقولك : خرجتُ فإذا زيدا يضربه عمرو ، والاسم المتقدِّم الواجب رَفْعُهُ ليس اسماً مشغولاً عنه في هذا التركيب ؛ لأنَّ الاسم المشغول عنه عامله هو الاسم الذي لو تسلَّطَ عليه عامله ولم ينشغل عنه بنصبٍ ضميره لنصبه ، وفي موضع وُجُوبِ الرِّفْعِ لا سبيل إلى نصبه أبداً .

ومثل هذا اعترض ابن هشام في التوضيح⁽⁵⁰⁾ على النَّاطِمِ حين جعلَ واجبَ الرِّفْعِ من مسائل باب الاشتغال ، فقال :

(و لم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر النَّاطِمُ لأنَّ حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُقُ عليه) ثم أكَّـدَ اعتراضه وكرَّره عند شرح موضعِي وجوبِ الرِّفْعِ فقال : (ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرِّفْعُ ؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها ، وكلام النَّاطِمِ يُؤْهِمُ ذلك) وقوله : وكلام النَّاطِمِ يُؤْهِمُ ذلك ، أي كلامه يُشعرُ بأنَّ واجبَ الرِّفْعِ قسمٌ من أقسام المشغول عنه وإن لم يُنصَّ على ذلك . والأمرُ هنا كما قال ، لكنَّ النَّاطِمَ في شرحه على الكافية الشافية⁽⁵¹⁾ نصَّ على ذلك صراحةً فجعله قِسْماً من أقسامه فقال : وقسمٌ يجب فيه الرِّفْعُ .

وقد ردَّ الإمام الشاطبي على هذا الاعتراض واصفاً إيَّاه بالتعسف، لكنَّه لم يُنصَّ على موطن التعسف فلم يأت بشيء مُحَرَّرٍ حين لم يَرِدْ على أن قال : (وعن الثاني - أي والجواب عن الاعتراض المذكور في البند الثاني - أن التَّحَرُّزَ مِنْ فَصْلِ أدوات الصُّدُورِ بين الفعل والاسم السابق مُبَيَّنٌ بَعْدُ ، وقد حصل المقصود على الجملة ، فالاعتراضُ تَعَسُفٌ)⁽⁵²⁾ انتهى

كلامه ، وهو كما ترى لم يُحَرِّزْ موطنَ البيان ولا نصَّ على التحرُّزِ المراد بيانه لا هنا - عند كلامه هذا - ولا عند كلامه على موضعِي وُجُوبِ الرِّفْعِ ، وهو معنى قوله : مُبَيَّنٌ بَعْدُ ؛ فهو إمَّا أَنَّهُ يُريدُ أَنَّهُ هو الذي سبَّبَ موضعَ التحرُّزِ بَعْدُ ، وإمَّا أَنَّهُ يُريدُ أنَّ النَّاطِمَ هو الذي سبَّبَ ذلك بَعْدُ ، فأما النَّاطِمُ فإنَّه لم يَذْكُرْ شيئاً سوى ما جاء من قوله في هذين البيتين ولا تحرُّزَ فيهما كما ترى . وأما الشاطبي فقد تقدَّم أَنَّهُ لم يُنصَّ على شيءٍ من التحرُّزِ ، ولكن قد يُفهم من كلامه مقصوده بالتحرُّزِ ؛ وذلك أَنَّهُ لما عدَّدَ أقسامَ المشغول عنه قال : (ثم أخذ النَّاطِمُ في تفصيل الحكم في نصب الاسم السابق ، وجعله خمسة أقسام : واجب النَّصْبِ ، وممتنع فيه النصب ، فلا بدَّ من الرِّفْعِ ، ومختار فيه النصب ، ومختار فيه الرِّفْعُ ، وما يستوي فيه الرِّفْعُ والنصب)⁽⁵³⁾ انتهى كلامه ، وهو كما ترى يقول : وممتنع فيه النصب ، بدلاً عن أن يقول : واجب الرِّفْعِ . فهل كان هذا الاستبدال اللفظي هو التحرُّزُ المقصود ؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل يُعدُّ ذلك تحرُّزاً ممَّا اعترض عليه به ؟

فالجواب عن الأول : نعم ، فالذي يظهر لي . والله أعلم . أَنَّهُ أراد أن يدنو بلفظ (النصب الممتنع) من المشغول عنه ويجعله قسماً من أقسامه ؛ لأنَّه حكمٌ من أحكامه ، ولا تَبَيَّنُ الفائدةُ إلَّا بذكره وبيان موضعِهِ ، وإلى نحوٍ من ذلك أشار الشيخ خالد الأزهرى عند تعليقه على اعتراض ابن هشام السابق، فقال : لكن ضرورة تَنَمِيمِ الأقسام أُلْجَأْتُ إلى ذلك⁽⁵⁴⁾ . واستبدال التعبير بامتناع النصب بالتعبير بما يجب رفعه استفادة الشاطبي من كلام ابن مالك في شرحه على التسهيل⁽⁵⁵⁾ ، حيثُ إِنَّه في بيان هذا الموضع تكلم عن موانع نصب الاسم السابق .

وللجواب عن الثاني أقول : إنَّ هذا الأمر له وجهان ، وكلاهما له حظٌّ كبيرٌ من الصَّوابِ عند التأمل ؛ فَمَنْ نَظَرَ إلى حقيقة حَدِّ المشغول عنه لم يَعُدَّ قِسْماً من أقسامه ، ولا يُعدُّ ذلك الاستبدال اللفظي عنده تحرُّزاً يُدْخِلُهُ في أقسامه . و مَنْ نَظَرَ إلى رَسْمِ⁽⁵⁶⁾ المشغول عنه ، والحديث عن حُكْمِ امتناع نصبه رَسْمٌ من رُسُومه ، وخاصةً من خصائصه . عَدَّهُ قِسْماً من أقسامه ؛ حُكْماً لا حقيقةً ، ويُعدُّ ذلك الاستبدال اللفظي عنده تحرُّزاً يُدْخِلُهُ في أقسامه .

وأنا إمَّا جعلتُ كلام النَّاطِمِ في هذين البيتين استطراداً وخروجاً

عن مسائل الباب لثلاثة أمور :

الأول : موافقةً واتباعاً لاعتراض ابن هشام ، كما تقدّم .

والثاني : لأنّ مَنْ جعل ذلك استطراداً فهو موافق للصواب حقيقةً ، ومن لم يجعل ذلك استطراداً فهو موافق للصواب حكماً .

والثالث : أنّ هذا الاستطراد استطرادٌ ضروريٌّ ، كما قال الأزهري .

المبحث الحادي عشر : مسألة في التنازع

قال النّاظم في باب التنازع في العمل ، ويُسمى باب الإعمال⁽⁵⁷⁾ :

وأظهر أنّ يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المُفسّر

نحو أظنّ و يظنّاني أختاً زَيْداً و عمراً أخوين في الرّخا

هذا الباب خاصٌّ بالحديث عن تنازع عاملين مُتقدّمين في مَعْمولٍ واحدٍ ، فيعمل أحدُهما في المَعْمولِ الظاهر والآخر في ضميره⁽⁵⁸⁾ ، كقول النّاظم : يُحسنان ويُسيءُ ابنك . والعامل في الاسم الظاهر يُسمى مُعملاً ، والعامل في ضميره يُسمى مُهملاً اصطلاحاً⁽⁵⁹⁾ . ويجوز إعمال أحدهما في الاسم الظاهر ، كما يجوز إعمال أحدهما في ضميره .

والنّجاة في هذا الباب معنيّون ببيان أحكام هذا الضمير الذي يعمل فيه العامل المَهمل ؛ ومن أحكامه أنّه إذا كان هذا الضمير ضمير نصبٍ ؛ فإنّما أن يكون عمدةً في الأصل أو لا ، فإنّ كان عمدةً كمفعولي ظنّ وأخواتها لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر فله حكماني ؛ الأول أنّه لا يُحذف ، والثاني أنّه يجب إضماره مؤخراً إنّ كان مطلوباً للعامل الأول ، فتقول : ظنّني و ظنّنت زيداً قائماً إيّاه ، ويجب إضماره مع فعله مُتصلاً أو مُنفصلاً إنّ كان مطلوباً للعامل الثاني ، فتقول : ظنّنت و ظنّني زيداً قائماً ، أو ظنّنت و ظنّني إيّاه زيداً قائماً . وقد أشار النّاظم إلى ذلك قبل هذين البيتين فقال :

و لا تجي مع أوّل قد أهملّا بمضمّر لغير رفع أو هلا

بل حذفه الزم إنّ يكن غير خبر وأخترته إنّ يكن هو الخبر

والنّاظم لما ذكر هذه المسألة مسألة إعمال العامل في ضمير

نصبٍ عمدة . استطرّد فقال : وأظهر إنّ يكن ضميرٌ خبراً ... إلى آخر البيتين .

وقد مثّل النّاظم لهذه المسألة المستطرّدة في النّظم بقوله : نحو أظنّ و يظنّاني أختاً زَيْداً و عمراً أخوين ، وصورة هذه المسألة⁽⁶⁰⁾ هي أنّه إذا لزم من إضمار ضمير الخبر عدم مطابقتها لما يُفسّره . لكونه خبراً في الأصل عمّا لا يطابق المُفسّر . فإنّه يُؤتى به اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ كأنّ يكون الضمير خبراً في الأصل عن مُبتدأ مُفردٍ و مُفسّره مُثنى ، كالمثال الذي ذكره النّاظم : أظنّ و يظنّاني أختاً زَيْداً و عمراً أخوين ، فزيداً وأخوين المفعول الأول والثاني لأظنّ ، والياء وأختاً المفعول الأول والثاني ليظنّ ، والمفعول المتنازع عليه هو أخوين ، وقد عمل فيه الفعل أظنّ ، ويظنّ هو الفعل المَهمل ، فالواجب إعمال يظنّ في ضمير أخوين ، فيقال : أظنّ و يظنّاني (إيّاها أو إيّاه) زَيْداً و عمراً أخوين ، وهذا الإضمار لا يجوز ؛ لعدم المطابقة في كلا الحالتين إفراداً وتنشئةً ؛ لأنّه عند التنشئة (إيّاها) يكون موافقاً للمُفسّر (أخوين) ومُخالفاً للمُخبر عنه (الياء) ، ولو جئنا به مفرداً (إيّاه) لكان مُخالفاً للمُفسّر (أخوين) وموافقاً للمُخبر عنه (الياء) ، فهو كما ترى لا يخلو من مُخالفة ؛ لذا أوجب البصريّون⁽⁶¹⁾ الإتيان به اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ فراراً ممّا لا يجوز ، فيقال : أظنّ و يظنّاني (أختاً) زَيْداً و عمراً أخوين .

فهل إذا ظهر معمول الفعل المَهمل تكون المسألة من مسائل باب التنازع ؟ لقد نصّ ابن عقيل⁽⁶²⁾ والمبرادي⁽⁶³⁾ على أنّها ليست منه ، و وافقهما الشّاطي⁽⁶⁴⁾ ؛ لأنّ من شرط التنازع أن يتنازع العاملان في معمول واحدٍ فيعمل أحدهما في ضمير ما تنازعا ، وفي هذه المسألة لم يتنازعا معمولاً واحداً ، بل معمولين مُختلفين . والنّاظم إنّما ذكرها هنا في هذا الباب للشّبه الصّوريّ بينها وبين مسائل التنازع⁽⁶⁵⁾ .

المبحث الثاني عشر : أفعال لغير التّفضيل

قال النّاظم في باب أفعال التّفضيل :

وتلوّ آل طيّق وما لمعرقه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة

هذا إذا تويت معنى من ، وإنّ لم تنو فهو طيّق ما به قرن

هذا الباب مُختصّ بالحديث عن الأحكام اللفظيّة لأفعال

ومُبِيناً وَجُوبَ رَفْعِ المعطوفِ ولكنْ أو بَيِّنْ على خيرِ (ما) المشبَّهةِ بليسِ المنصوبِ ، كقولك : ما زيدٌ قائماً لكنْ قاعداً ، أو بلْ قاعداً .

ثانياً : قَالَ النَّاطِمُ مُسْتَطَرِّداً فِي بَابِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا :

وَ جَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

و مُبِيناً جَوَازَ رَفْعٍ وَ نَصْبِ المعطوفِ على اسمِ إِنَّ بشرطِ استكمالِ إِنَّ لخبرِها ، كقولك : إِنَّ زيداً قائمٌ وعمروُ أو وعمراً .

ثالثاً : قَالَ النَّاطِمُ فِي بَابِ لَا التَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ :

وَ رَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالتَّانِي اجْعَلَا

مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً وَ إِنَّ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

وقد استطرَد النَّاطِمُ حِينَ بَيَّنَّ حُكْمَ المعطوفِ على اسمِ (لا) المفردِ . أي ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضافِ . إِنَّ كَانَ المعطوفُ مفرداً نكرةً ولم تتكررْ لا ، بَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ وَالتَّنْصِبُ وَالبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، فَتَقُولُ فِي لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ أَوْ وَلَا قُوَّةَ أَوْ وَلَا قُوَّةَ .

ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ مُسْتَطَرِّداً بِقَوْلِهِ :

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيَّيْ لِي فَافْتَحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ

ومُبِيناً جَوَازَ الرِّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَعْتِ اسمِ (لا) المَبْنِيِّ وَالمُتَّصِلِ بِهِ دُونَ فَاصِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ إِنَّ كَانَ النِّعْتُ مُفْرَداً . أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضافِ . كقولك : لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ (أَوْ ظَرِيفاً أَوْ ظَرِيفٌ) عِنْدَهُمْ .

ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ كَذَلِكَ مُسْتَطَرِّداً بِقَوْلِهِ :

وَ غَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَ انْصِبْهُ أَوْ ارْفَعْ أَقْصِدْ

ومُبِيناً أَنَّ النِّعْتَ غَيْرَ الْمُفْرَدِ وَالنِّعْتَ الْمَفْصُولَ عَنْ مَتْبُوعِهِ بِفَاصِلٍ يَتَّبَعُ رَفْعُهُ أَوْ نَصْبُهُ ، وَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، فَتَقُولُ : لَا رَجُلٌ مَحْمُودٌ خُلُقُهُ عِنْدَهُمْ ، أَوْ مَحْمُوداً خُلُقُهُ ، وَلَا تَقُولُ : مَحْمُودٌ خُلُقُهُ . كما تقولُ عِنْدَ الْفَصْلِ : لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ أَوْ ظَرِيفاً عِنْدَهُمْ ، وَلَا تَقُولُ : ظَرِيفَ .

ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ كَذَلِكَ مُسْتَطَرِّداً بِقَوْلِهِ :

وَ الْعُطْفُ إِنَّ لَمْ تَتَكَّرْ لَا احْكُمَا لَهُ بِمَا لِنَعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

التَّفْضِيلِ ، وَأَفْعُلْ إِذَا قُصِدَ بِهِ التَّفْضِيلُ فَإِمَّا أَنْ يُقْتَرَنَ بِمِنْ الْجَارَةِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا إِنَّ كَانَ مُجَرِّداً ، وَإِمَّا أَنْ تُنَوَّى مَعَهُ مِنْ إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ مُحَلًى بِالْ .

والمصنّف استطرَد حِينَ قَالَ : وَإِنْ لَمْ تُنَوِّ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَيَانٌ لِحُكْمِ أَفْعُلَ الَّذِي لَغَيْرِ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا تُنَوَّى مَعَهُ مِنْ الْجَارَةِ ، وَالحديثُ عَنْ أَفْعُلَ الَّذِي لَا يُقْصَدُ بِهِ التَّفْضِيلُ هُوَ اسْتَطْرَادٌ وَخُرُوجٌ عَمَّا انْعَقَدَ لَهُ الْبَابُ .

المبحث الثالث عشر : إِمَّا الثَّانِيَةُ

قَالَ النَّاطِمُ فِي بَابِ عَطْفِ النَّسَقِ :

وَ مِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَ إِمَّا الثَّانِيَةِ

وهو بابٌ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ خِصَائِصَ وَ مَعَانِي أَحْرَفِ الْعُطْفِ ، وَشَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ الْمُتَعَاظِمِينَ . وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ هُنَا (إِمَّا) الثَّانِيَةِ ، وَهِيَ (إِمَّا) الْمَسْبُوقَةُ بِمِثْلِهَا نَحْوُ : تَخْرُجُ إِمَّا هُنْدًا وَ إِمَّا أُخْتَهَا .

وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي الْعُطْفِ بِإِمَّا الثَّانِيَةِ ؛ فَذَهَبَ أَكْثَرُهُمْ⁽⁶⁶⁾ إِلَى أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، وَ ذَهَبَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ⁽⁶⁷⁾ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ ، وَأَنَّهَا تُوَافِقُ (أَوْ) فِي الْمَعْنَى لَا فِي الْعُطْفِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْدَهَا مِنْ أَحْرَفِ الْعُطْفِ أَوَّلَ الْبَابِ ، وَلَأنَّهُ قَالَ فِي النَّظْمِ إِنَّهَا مِثْلُهَا فِي الْقَصْدِ أَيْ فِي الْمَعْنَى .

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَصْنَفِ عَنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ اسْتَطْرَادٌ ؛ وَالَّذِي دَفَعَهُ إِلَى ذَلِكَ إِرَادَةُ إِتِمَامِ الْفَائِدَةِ بَيَانِ اشْتِرَاكِ إِمَّا الثَّانِيَةِ مَعَ أَوْ فِي الْمَعَانِي .

المبحث الرابع عشر : مسائل الإِتْبَاعِ

اسْتَطْرَدَ الْمَصْنَفُ إِلَى مَسَائِلِ الْإِتْبَاعِ فِي أَكْثَرِ مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْأَلْفِيَّةِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي أَبْوَابِ التَّوَابِعِ ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِتِلْكَ الْأَبْوَابِ الَّتِي هِيَ فِيهِ . وَقَدْ جَمَعْتُ تِلْكَ الاسْتَطْرَادَاتِ الْمُتَفَرِّقَةَ مِنْ الْأَبْوَابِ الْكَثِيرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَجَعَلْتُهَا هُنَا تَحْتَ مَبْحَثٍ وَاحِدٍ ، فَجَاءَ حَدِيثُهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

أَوَّلًا : قَالَ النَّاطِمُ مُسْتَطَرِّداً فِي بَابِ (مَا وَلَا وَلَا تَ وَإِنْ) الْمَشَبَّهَاتِ بَلِيسَ :

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الرَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

مُسْتَقْلًا ، كما فَعَلَ مع نونِ الوَقَايَةِ والمفعولِ بِهِ .

6. و أحياناً يَسْتَطَرِدُّ إلى مسألةٍ عَقَدَ لِمِثْلِهَا باباً في الألفيَّةِ، لكنَّهُ ضَمَّنَهَا البابَ الذي هِيَ فيه لشدَّةِ ارتباطِها بِذاكِ البابِ، كما فَعَلَ مع مسائلِ الإِتباعِ المُسْتَطَرَّةِ .

7. لم يَعْتَرِضْ أَحَدٌ مِنْ شُرَاحِ الألفيَّةِ على تلكِ المسائلِ النَّحْوِيَّةِ المُسْتَطَرَّةِ، سوى مسألةِ المشغولِ عنه التي اعْتَرَضَ عليها ابنُ هشامٍ .

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY-NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

قائمة المراجع:

(مرتبة بحسب ورودها في البحث)

ومُبَيَّنًا حُكْمَ المعطوفِ على اسمٍ لا إذا لم تتكثَّرْ لا ، وأنَّهُ يجبُ فيه ما يجبُ في النعتِ المفصولِ عن متبوعِهِ بفاصلٍ ، وتقدَّم قريباََّ أَنَّهُ يجبُ فيه الرفعُ أو النَّصبُ ، ولا يجوزُ بناؤُهُ على الفتح ، فتقولُ : لا رجلٌ وامرأةٌ أو وامرأةٌ عندهم ، ولا تقولُ : وامرأةٌ .

رابعاً : قالَ النَّاطِظُ مُسْتَطَرِّداً في بابِ إعمالِ المصدرِ :

وَ جَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ وَ مَنْ رَاعَى فِي الإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنَ

ومُبَيَّنًا أَنَّهُ يجوزُ في تابعِ مَعْمُولِ المصدرِ إذا كانَ مُضَافاً إليه وجهانِ : الجَرُّ مراعاةً للفظِ المضافِ إليه ، والرفعُ والنَّصبُ مُراعاةً لمعناه ؛ فَإِنْ كانَ فاعلاً في المعنى رفعتَ التابعَ ، وَإِنْ كانَ مفعولاً به في المعنى نصبتَ التابعَ ، فتقولُ: أعجبتني أَكُلُ زَيْدٍ وعمروُ أو وعمروُ ؛ لأنَّ زَيْدٍ فاعِلٌ في المعنى ، وتقولُ : أعجبتني أَكُلُ اللحمِ والخُبْزِ أو والخُبْزِ ؛ لأنَّ اللحمَ مفعولٌ به في المعنى .

خامساً : قالَ النَّاطِظُ مُسْتَطَرِّداً في بابِ إعمالِ اسمِ الفاعِلِ :

وَ اجْزَأْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَحَضَ

ومُبَيَّنًا أَنَّهُ يجوزُ في تابعِ مَعْمُولِ اسمِ الفاعِلِ إذا كانَ مُضَافاً إليه وجهانِ : الجَرُّ مراعاةً للفظِ المضافِ إليه ، والنَّصبُ مُراعاةً لمَحَلِّهِ، فتقولُ : أنا ضاربُ زَيْدٍ وعمروُ أو وعمراً .

الخاتمة ونتائج البحث

وقد خُلِصَ البحثُ . بفضلِ اللهِ وكرمه . إلى النَّتائِجِ الآتيةِ ، وهي:

1. أنَّ جميعَ اسْتِطْراداتِ ابنِ مالِكٍ في الألفيَّةِ كانتْ إمَّا اضطراراً أو تَتَمِيماً لفائدةٍ تَتَعَلَّقُ بِمسألةٍ مُرتَبِطَةٍ بالبابِ الذي هِيَ فيه .

2. أنَّ مِنْ الاسْتِطْراداتِ اسْتِطْراداً ضرورياً ، لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مِثْلِهِ ، خارجَ بابِهِ ، ولا يُمكنُ التَّحرُّرُ منه .

3. قد يَنْصُ بعضُ الشُّراحِ على إحدى المسائلِ المُسْتَطَرَّةِ أنَّها اسْتِطْرادٌ ، وهو قليلٌ ، فقاَسَ الباحثُ عليها واسْتَحْجَرَ الكثيرَ .

4. الاسْتِطْراداتُ التي أَفْرَدَ لها ابنُ مالِكٍ أبواباً كانتْ واضحةً الاستِقلالِ ، أمَّا الاسْتِطْراداتُ التي كانتْ داخلَ الأبوابِ النَّحْوِيَّةِ فقد نَحَفَى على بعضِ المتعلِّمينَ ، وهو ما هَدَفَ البحثُ في الوصولِ إلى مِثْلِهِ .

5. أحياناً يَسْتَطَرِدُّ ابنُ مالِكٍ إلى مسألةٍ لم يَعْقِدْ لِمِثْلِهَا باباً

- (1) ابن الناطم ، بدر الدين محمد ، المصباح في المعاني والبيان والبديع ، ت/ د. عبدالحاميد هنداي ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط/ الأولى ، عام 1422هـ ، ص 237 .
- (2) القيرواني ، الحسن بن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحاميد ، دار الجيل بلبنان ، ط/ الخامسة ، عام 1401هـ ، ص 234 .
- (3) القيرواني ، الحسن بن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحاميد ، دار الجيل بلبنان ، ط/ الخامسة ، عام 1401هـ ، ص 236 .
- (4) ابن الناطم ، بدر الدين محمد ، المصباح في المعاني والبيان والبديع ، ت/ د. عبدالحاميد هنداي ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط/ الأولى ، عام 1422هـ ، (مرجع سابق) ص 237 .
- (5) مادة (طرد) .
- (6) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت/ د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ ، 110/1 .
- (7) المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجني الداني في حروف المعاني ، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط/ الأولى ، عام 1413هـ ، ص 141 .
- (8) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت/ د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ (مرجع سابق) ، 110/1 .
- (9) ابن يعيش ، موفق الدين بن علي ، شرح المفصل ، ط/ عالم الكتب ، بيروت ، 35/1 .
- (10) المرادي ، الحسن بن قاسم ، شرح الألفية ، ت/ د. فخر الدين قباوة ، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان ، ط/ الأولى ، 1428هـ (مرجع سابق) ، 126/1 ، والدمامي ، محمد بن أبي بكر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ت/ د. محمد المفدى ، ط/ الأولى ، عام 1403هـ ، 140/2 .
- (11) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل ، ت/ د. عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، دار هجر بمصر ، ط/ الأولى ، عام 1410هـ ، 170/1 .
- (12) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ، شرح الألفية ، ت/ علي سعد الشينوي ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1403هـ ، ص 73 .
- (13) الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية ، ت/ د. عتياد التبيتي وآخرين ، جامعة أم القرى . مكة المكرمة ، ط/ الأولى ، عام 1428هـ ، 352/1 .
- (14) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ت/ محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 58/3 ، و ابن الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن ، الإنصاف ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحاميد ، دار الفكر ، 319/1 ، والأزهري ، الشيخ خالد ، التصريح ، دار الفكر ، 151/1 .
- (15) ويقال : للمح الصفة ، وللمح الأصل أفضل ؛ لأنه ذكرَ الفضلَ والتعَمُّنَ وليساً وصفين . كذا قال المرادي في الجني الداني (مرجع سابق) ، 197 .
- (16) ابن الناطم ، بدر الدين محمد ، شرح الألفية ، ت/ عبدالحاميد السيد ، ط/ دار الجيل ، بيروت ، ص 101 .
- (17) المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجني الداني في حروف المعاني ، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بلبنان ، ط/ الأولى ، عام 1413هـ ، ص 196 .
- (18) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، مغني اللبيب ، ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر بيروت ، ط/ السادسة ، عام 1985م ، ص 74 .
- (19) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ ، 119/1 .
- (20) المكوذي ، عبدالرحمن بن علي ، شرح المكوذي على الألفية ، عناية / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ الأولى ، عام 1417هـ ، ص 40 .
- (21) الغزي ، محمد بن قاسم ، فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ، ت/ محمد المبروك الختروشي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1401هـ ، (مرجع سابق) ص 182 .
- (22) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، أوضح المسالك ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحاميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ الأولى 1410هـ ، 180/1 .
- (23) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ ، (مرجع سابق) ، 115/1 .
- (24) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار الطباعة المحمدية ، ط/ الأولى ، عام 1435هـ ، (مرجع سابق) 87/1 .
- (25) المكوذي ، عبدالرحمن بن علي ، شرح المكوذي على الألفية ، عناية / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ الأولى ، عام 1417هـ (مرجع سابق) ، ص 41 .
- (26) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، أوضح المسالك ، ت/ محمد محيي الدين عبدالحاميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ الأولى 1410هـ ، (مرجع سابق) ، 180/1 .
- (27) الغزي ، محمد بن قاسم ، فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ، ت/ محمد المبروك الختروشي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط/ الأولى ، عام 1401هـ (مرجع سابق) ، ص 187 .
- (28) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، شرح قطر الندى ، ت/ عرفات مطرجي عام 1418هـ ، ص 194 .
- (29) ابن خروف ، علي بن محمد ، شرح جمل الزجاجي ، ت/ سلوى عرب ، ط/ الأولى 1419هـ ، 415/1 .
- (30) ابن الحاجب ، عثمان بن عمر ، الأمالي النحوية ، ت/ هادي حسن حمودي ، ط/ الأولى ، عام 1985م . 126/4 .
- (31) ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، شرح الجمل ، ت/ صاحب أبو جناح ، دار الفكر عام 1400هـ ، 386/1 .
- (32) ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل ، ت/ د. عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، دار هجر بمصر ، ط/ الأولى ، عام 1410هـ (مرجع سابق) ، 338/1 .
- (33) الرضي ، محمد بن الحسن ، شرح الكافية ، تصحيح/ يوسف حسن عمر ، ط/ الثانية ، عام 1996م ، 181/4 .
- (34) أبو حيان ، محمد بن يوسف ، التذيل والتكميل ، ت/ د. حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، ط/ الأولى ، عام 1419هـ ، 133/4 .
- (35) ابن هشام ، عبدالله بن يوسف ، مغني اللبيب ، ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر بيروت ، ط/ السادسة ، عام 1985م ، ص 571 .
- (36) المبرد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، ت/ محمد عبدالحال عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، 33/3 .
- (37) ابن السراج ، محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، ت/ عبدالحسين الفتلي ، ط/ الثالثة ، عام 1417هـ ، 82/1 .
- (38) الفارسي ، الحسن بن أحمد ، البغداديات ، ت/ صلاح الدين السنكاوي ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ، الكتاب الحادي والخمسون . ص 115 .
- (39) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، اللع في العربية ، ت/ حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط/ الثانية ، عام 1405هـ ، ص 85 .
- (40) الشلوبين ، عمر بن محمد ، التوطئة ، ت/ د. يوسف المطوع ، عام 1401هـ ، ص 224 .
- (41) سورة النساء ، آية / 40 .
- (42) سورة البقرة ، آية / 280 .

- (64) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، ت/ د. عتياد الثبيني وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق) 211/3.
- (65) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، ت/ د. عتياد الثبيني وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق) 211/3.
- (66) ابن التاظم، بدر الدين محمد، شرح الألفية، ت/ عبدالحميد السيد، ط/ دار الجليل، بيروت (مرجع سابق) ص 535، والأزهري، الشيخ خالد، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق) 146/2.
- (67) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط/ السادسة، عام 1985م (مرجع سابق) ص 84، والمرادي، الحسن بن قاسم، شرح الألفية، ت/ د. فخر الدين قبلاوة، دار مكتبة المعارف للطباعة بلبنان، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق) 612/1، والشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، ت/ د. عتياد الثبيني وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق) 132/5.

References:

- (43) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ الثالثة، عام 1408هـ، 2/ 153، والأزهري، الشيخ خالد، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق)، 1/ 192.
- (44) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ت/ د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر بمصر، ط/ الأولى، عام 1410هـ (مرجع سابق)، 1/ 361.
- (45) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ت/ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (مرجع سابق)، 4/ 117.
- (46) ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، ط/ عالم الكتب، بيروت (مرجع سابق)، 7/ 99، والرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تصحيح/ يوسف حسن عمر، ط/ الثانية، عام 1996م (مرجع سابق)، 4/ 191-193، والأزهري، الشيخ خالد، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق)، 192/1.
- (47) المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على الألفية، عناية/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، عام 1417هـ (مرجع سابق)، ص 80.
- (48) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، ت/ د. عتياد الثبيني وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق)، 2/ 595-596.
- (49) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت/ محمد علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، ط/ الثانية، عام 2010م، 1/ 275، و ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح الألفية، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، عام 1419هـ، 2/ 129.
- (50) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى 1410هـ (مرجع سابق)، 2/ 161 و 170.
- (51) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت/ محمد علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، ط/ الثانية، عام 2010م (مرجع سابق) 1/ 278.
- (52) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، ت/ د. عتياد الثبيني وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق)، 3/ 74.
- (53) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، ت/ د. عتياد الثبيني وآخرين، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ط/ الأولى، عام 1428هـ (مرجع سابق) 3/ 80.
- (54) الأزهري، الشيخ خالد، التصريح، دار الفكر (مرجع سابق)، 1/ 303.
- (55) 2/ 139.
- (57) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى 1410هـ (مرجع سابق)، 2/ 186.
- (58) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت/ محمد علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، ط/ الثانية، عام 2010م (مرجع سابق)، 1/ 288.
- (59) ابن التاظم، بدر الدين محمد، شرح الألفية، ت/ عبدالحميد السيد، ط/ دار الجليل، بيروت، ص 255.
- (60) المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على الألفية، عناية/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، عام 1417هـ (مرجع سابق) ص 103.
- (61) أبو حيان، محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ت/ د. علي محمد فاخر وآخرين، دار الطباعة المحمدية، ط/ الأولى، عام 1435هـ (مرجع سابق) 2/ 121.
- (62) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح الألفية، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، عام 1419هـ (مرجع سابق) 2/ 168.
- (63) المرجع السابق 1/ 311.
- (1) abn al-nāẓm , bdr al-dīn mḥmd , al-mṣbāḥ fī al-m'ānī wālbīān wālbdi' , t/ d. 'bdāḥmīd hndāwy , dār al-ktb al-'lmī' bībnān , t/ al-'aūli , 'ām 1422h., §237 .
- (2) al-qīrwānī , al-ḥsn bn ršīq , al-'mdī fī mḥāsn al-š'r ū'ādābh , t/ mḥmd mḥyi al-dīn 'bdāḥmīd , dār al-ḡīl bībnān , t/ al-ḥāmsī , 'ām 1401h. , § 234.
- (3) al-mrḡ' al-sābq / 236.
- (4) abn al-nāẓm , bdr al-dīn mḥmd , al-mṣbāḥ fī al-m'ānī wālbīān wālbdi' , t/ d. 'bdāḥmīd hndāwy , dār al-ktb al-'lmī' bībnān , t/ al-'aūli , 'ām 1422h. , (mrḡ' sābq) § 237
- (5) mādī (trd) .
- (6) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrh al-'alfī , t / d. fḥr al-dīn qbāū' , dār mktbī al-m'ārf llṭbā'ī bībnān , t/ al-'aūli , 1428h. , 1/ 110 .
- (7) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , al-ḡnī al-dānī fī ḥrūf al-m'ānī , t/ fḥr al-dīn qbāū' ūmḥmd ndīm fāḍl , dār al-ktb al-'lmī' bībnān , t/ al-'aūli , 'ām 1413h. , §141 .
- (8) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrh al-'alfī , t / d. fḥr al-dīn qbāū' , dār mktbī al-m'ārf llṭbā'ī bībnān , t/ al-'aūli , 1428h. (mrḡ' sābq) , 1/110
- (9) abn ī'tīš , mūfq al-dīn bn 'lī , šrh al-mfsl , t/ 'ālm al-ktb , bīrūt , 1/35 .
- (10) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrh al-'alfī , t / d. fḥr al-dīn qbāū' , dār mktbī al-m'ārf llṭbā'ī bībnān , t/ al-'aūli , 1428h. (mrḡ' sābq) , 1/126, wāldmāmīnī , mḥmd bn abī bkr , t' līq al-frā'id 'lī tshīl al-fwā'id , t/ d. mḥmd al-mfdi , t/ al-'aūli , 'ām 1403h. , 2/ 140 .

- (23) abū ḥiān , mḥmd bn iūsuf , mnhğ al-sālk fī al-klām 'lī al-fīwī abn mālk , t/ d. 'lī mḥmd fāḥr ū 'āḥrīn , dār al-ṭbā'ī al-mḥmdī , t/ al-'aūli , 'ām 1435h. , (mrğ' sābq) , 1/ 115 .
- (24) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, Manhaj al-sālik fī al-kalām 'alā alfiyyh Ibn Mālik, t / D. 'Alī Muḥammad Fākhīr wa-ākharīn, Dār al-Ṭibā'ah al-Muḥammadiyah, Ṭ / al-ūlā, 'ām 1435h, (marji' sābiq) 1/87.
- (25) al-mkūdī , 'bdālḥmn bn 'lī , šrh al-mkūdīw 'lī al-'alfīwī , 'nāī / ibrahīm šms al-dīn , dār al-ktb al-'lmīwī , bīrūt , t/ al-'aūli , 'ām 1417h. (mrğ' sābq) , § 41 .
- (26) abn ḥšām , 'bdālḥh bn iūsuf , aūḍh al-msālk , t / mḥmd mḥyi al-dīn 'bdālḥmīd , dār al-fkr , bīrūt , t/ al-'aūli 1410h. , (mrğ' sābq) , 1/ 180.
- (27) al-ğzī , mḥmd bn qāsm , fīh al-rb al-mālk bšrh al-fīwī abn mālk , t/ mḥmd al-mbrūk al-ḥtrūšīw , mnšūrāt klīwī al-d'ūī al-islāmīwī , ṭrābls , t/ al-'aūli , 'ām 1401h. (mrğ' sābq) , § 187 .
- (28) abn ḥšām , 'bdālḥh bn iūsuf , šrh qṭr al-ndī , t/ 'rfāt mṭrğīw 'ām 1418 h. , § 194 .
- (29) abn ḥrūf , 'lī bn mḥmd , šrh ḡml al-zğāğī , t/ slwi 'rb , t/ al-'aūli 1419h. , 1/415 .
- (30) abn al-ḥāğb , 'ṭmān bn 'mr , al-'amālī al-nḥwywī , t/ ḥādī ḥsn ḥmūdī , t/ al-'aūli , 'ām 1985m . 4/126
- (31) abn 'šfūr , 'lī bn mu'mn , šrh al-ḡml , t/ šāḥb abū ḡnāḥ , dār al-fkr 'ām 1400h. , 1/386 ,
- (32) abn mālk , mḥmd bn 'bdālḥh , šrh al-tshīl , t / d. 'bdālḥmn al-sīd ū d. mḥmd bdwy al-mḥtūn , dār ḥğr bmşr , t/ al-'aūli , 'ām 1410h. (mrğ' sābq) , 1/338.
- (33) al-rdī , mḥmd bn al-ḥsn , šrh al-kāfī , tṣḥīḥ/ iūsuf ḥsn 'mr , t/ al-ṭānī , 'ām 1996m , 4/181
- (34) abū ḥiān , mḥmd bn iūsuf , al-tdyil wāltkmīl , t/ d. ḥsn ḥndāwy , dār al-qīm , dmşq , t/ al-'aūli , 'ām 1419h. , 4/133 .
- (35) abn ḥšām , 'bdālḥh bn iūsuf , mḡnī al-lbīb , t/ d. māzn al-mbārḥ ūmḥmd 'lī ḥmdālḥh , dār al-fkr bīrūt , t/ al-sādsī , 'ām 1985m , §571 .
- (36) al-mbrd , mḥmd bn īzīd , al-mqtḍb , t/ mḥmd 'bdālḥlq 'ḡmī , 'ālm al-ktb , bīrūt , 3/33.
- (37) abn al-srāğ , mḥmd bn shl , al-'aşul fī al-nḥū , t/ 'bdālḥsn al-ftlī , t/ al-ṭālī , 'ām 1417 h. , 1/82.
- (38) al-fārsī , al-ḥsn bn aḥmd , al-bḡdādī , t/ ṣlāḥ al-dīn al-snkāwyw , mṭbū'āt ūzārī al-'aūqāf al-'rāqī , al-ktāb al-ḥādī wāḥḥmsūn . § 115.
- (11) abn mālk , mḥmd bn 'bdālḥh , šrh al-tshīl , t / d. 'bdālḥmn al-sīd ū d. mḥmd bdwy al-mḥtūn , dār ḥğr bmşr , t/ al-'aūli , 'ām 1410h. , 1/170. ū al-sūṭīw , ḡlāl al-dīn 'bdālḥmn , šrh al-'alfī , t / 'lī s'd al-šīnwyw , klīf al-d'ūī al-islāmī , ṭrābls , t/ al-'aūli , 'ām 1403h. , § 73.
- (12) al-šāṭbī , ibrahīm bn mūsī , al-mqāsd al-šāfī , t/ d. 'īwād al-ṭbīṭ ū 'āḥrīn , ḡām 'ī am al-qri . mkī al-mkrmī , t/ al-'aūli , 'ām 1428h. , 1/352 .
- (13) abn ḡnī , abū al-ftḥ 'ṭmān , al-ḥşāş , t/ mḥmd 'lī al-nḡār , dār al-ktāb al-'rbīw , bīrūt , 3/58, ū abn al-'anbārī , abū al-brkāt 'bdālḥmn , al-inşāf , t/ mḥmd mḥyi al-dīn 'bdālḥmīd , dār al-fkr , 1/ 319 , wāl'azhrī , al-šīḥ ḥāld , al-tṣrīḥ , dār al-fkr , 1/ 151 .
- (14) wyqāl : llmḥ al-şffī , ūllmḥ al-'aşl afḍl ; l'anh ḡkara al-fḍla wāln'māna ūlīsā ūşḥīn . kḡā qāl al-mrādīw fī al-ḡnī al-dānī (mrğ' sābq) , 197 .
- (15) Ibn alnnāzm, Badr al-Dīn Muḥammad, sharḥ al-alfīyah, t / 'Abd-al-Ḥamīd al-Sayyid, Ṭ / Dār al-Jīl, Bayrūt, § 101..
- (16) al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim, al-Janā al-Dānī fī ḥurūf al-ma'ānī, t / Fakhr al-Dīn Qabāwah wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah bi-Lubnān, Ṭ / al-ūlā, 'ām 1413h, § 196.
- (17) Ibn Hishām, Allāh ibn Yūsuf, Mughnī al-labīb, t / D. Māzin al-Mubārak wa-Muḥammad 'Alī ḥmdālḥh , Dār al-Fīkr Bayrūt , Ṭ / al-sādisah , 'ām 1985m , § 74
- (18) abū ḥiān , mḥmd bn iūsuf , mnhğ al-sālk fī al-klām 'lī al-fīwī abn mālk , t/ d. 'lī mḥmd fāḥr ū 'āḥrīn , dār al-ṭbā'ī al-mḥmdī , t/ al-'aūli , 'ām 1435h. , 1/119 .
- (19) al-mkūdī , 'bdālḥmn bn 'lī , šrh al-mkūdīw 'lī al-'alfīwī , 'nāī / ibrahīm šms al-dīn , dār al-ktb al-'lmīwī , bīrūt , t/ al-'aūli , 'ām 1417h. , § 40
- (20) al-ğzī , mḥmd bn qāsm , fīh al-rb al-mālk bšrh al-fīwī abn mālk , t/ mḥmd al-mbrūk al-ḥtrūšīw , mnšūrāt klīwī al-d'ūī al-islāmīwī , ṭrābls , t/ al-'aūli , 'ām 1401h. , § 179
- (21) al-mrādī , al-ḥsn bn qāsm , šrh al-'alfī , t / d. fḥr al-dīn qbāūī , dār mktbī al-m'arf llṭbā'ī blbnān , t/ al-'aūli , 1428h. (mrğ' sābq) , 1/ 172, wāḡzī , mḥmd bn qāsm , fīh al-rb al-mālk bšrh al-fīwī abn mālk , t/ mḥmd al-mbrūk al-ḥtrūšīw , mnšūrāt klīwī al-d'ūī al-islāmīwī , ṭrābls , t/ al-'aūli , 'ām 1401h. , (mrğ' sābq) § 182 .
- (22) abn ḥšām , 'bdālḥh bn iūsuf , aūḍh al-msālk , t / mḥmd mḥyi al-dīn 'bdālḥmīd , dār al-fkr , bīrūt , t/ al-'aūli 1410h. , 1/ 180 .

- (53)) al-šāṭibī, ibrahīm bn mūsī, al-mqāṣd al-šāfiī, t/ d. 'īwād al-ṭibīṭī ū 'āhrīn, ḡām'ī am al-qri. mkī al-mkrmī, t/ al-'aūli, 'ām 1428h. (mrğ' sābq), 3/ 80.
- (54) al-'azhrī, al-ših hāld, al-tṣrīh, dār al-fkr (mrğ' sābq), 1/303.
- (55) al-šāṭibī, ibrahīm bn mūsī, al-mqāṣd al-šāfiī, t/ d. 'īwād al-ṭibīṭī ū 'āhrīn, ḡām'ī am al-qri. mkī al-mkrmī, t/ al-'aūli, 'ām 1428h. (mrğ' sābq), 2/139.
- (56) wālraws' mu ḡīru al-ḥadwi .
- (57) abn hšām, 'bdāllh bn iūsf, aūdh al-msālk, t / mḥmd mḥyi al-dīn 'bdāllhmīd, dār al-fkr, bīrūt, t/ al-'aūli 1410h. (mrğ' sābq), 2/186.
- (58) abn mālk, mḥmd bn 'bdāllh, šrh al-kāff al-šāfiī, t/ mḥmd 'lī m'ūd ū 'āhr, dār al-ktb al-'lmīī, t/ al-ṭānīī, 'ām 2010m (mrğ' sābq), 1/288.
- (59) abn al-nwāzm, bdr al-dīn mḥmd, šrh al-'alfīī, t/ 'bdāllhmīd al-sīd, t/ dār al-ḡīl, bīrūt, § 255.
- (60) al-mkūdī, 'bdāllhmīd bn 'lī, šrh al-mkūdīw 'lī al-'alfīwī, 'nāīī / ibrahīm šms al-dīn, dār al-ktb al-'lmīwī, bīrūt, t/ al-'aūli, 'ām 1417h. (mrğ' sābq) § 103.
- (61) abū ḥiān, mḥmd bn iūsf, mnhḡ al-sālk fī al-klām 'lī al-fīwī abn mālk, t/ d. 'lī mḥmd fāhr ū 'āhrīn, dār al-ṭbā'ī al-mḥmdīī, t/ al-'aūli, 'ām 1435h. (mrğ' sābq) 2/121 .
- (62) abn 'qīl, 'bdāllh bn 'bdāllhmīd, šrh al-'alfīī, t/ mḥmd mḥyi al-dīn 'bdāllhmīd, mktbī dār al-trāt, 'ām 1419h. (mrğ' sābq) 2/168 .
- (63) al-mrğ' al-sābq 1/311.
- (64) al-šāṭibī, ibrahīm bn mūsī, al-mqāṣd al-šāfiī, t/ d. 'īwād al-ṭibīṭī ū 'āhrīn, ḡām'ī am al-qri. mkī al-mkrmī, t/ al-'aūli, 'ām 1428h. (mrğ' sābq) 3/211 .
- (65) al-Shāṭibī, Ibrahīm ibn Mūsá, al-maqāṣid al-shāfiyah, t / D. 'yyād al-Thubaytī wa-ākharīn, Jāmi'at Umm al-Qurá Makkah al-Mukarramah, T / al-ūlá, 'ām 1428h (marji' sābiq) 3/211.
- (66) abn al-nwāzm, bdr al-dīn mḥmd, šrh al-'alfīī, t/ 'bdāllhmīd al-sīd, t/ dār al-ḡīl, bīrūt (mrğ' sābq) § 535, wāl'azhrī, al-ših hāld, al-tṣrīh, dār al-fkr (mrğ' sābq) 2/146 .
- (67) ābn hšām, 'bdāllh bn iūsf, mḡnī al-lbīb, t/ d. māzn al-mbārk ūmḥmd 'lī ḥmdāllh, dār al-fkr bīrūt, t/ al-sādsī, 'ām 1985m (mrğ' sābq) § 84, ū al-mrādī, al-ḥsn bn qāsm, šrh al-'alfīī, t / d. fḥr al-dīn qbāūī, dār mktbī al-m'ārf llṭbā'ī blbnān, t/ al-'aūli, 1428h. (mrğ' sābq) 5/132 .
- (39) abn ḡnī, abū al-fth 'tmān, al-lm' fī al-'rbīī, t/ ḥāmd al-mu'mn, 'ālm al-ktb, t/ al-ṭānīī, 'ām 1405h., § 85 .
- (40) al-šlūbīn, 'mr bn mḥmd, al-tūt'īī, t/ d. iūsf al-mṭū, 'ām 1401h., §224 .
- (41) sūrī al-nsā', aīī / 40 .
- (42) sūrī al-bqrīī, aīī / 280 .
- (43) sībwyh, 'mrū bn 'tmān, al-ktāb, t/ 'bdāllslām hārūn, mktbī al-ḥāngī bālqāhrī, t/ al-ṭāṭīī, 'ām 1408h., 2/ 153, wāl'azhrī, al-ših hāld, al-tṣrīh, dār al-fkr (mrğ' sābq), 1/ 192 .
- (44) abn mālk, mḥmd bn 'bdāllh, šrh al-tshīl, t / d. 'bdāllhmīd al-sīd ū d. mḥmd bdwy al-mḥtūn, dār ḡr bmsr, t/ al-'aūli, 'ām 1410h. (mrğ' sābq), 1/ 361 .
- (45) al-mbrd, mḥmd bn īzīd, al-mqtḍb, t/ mḥmd 'bdāllhālq 'ḡmīī, 'ālm al-ktb, bīrūt, (mrğ' sābq) , 4/117.
- (46) abn ī'īs, mūfq al-dīn bn 'lī, šrh al-mfsl, t/ 'ālm al-ktb, bīrūt (mrğ' sābq), 7/99, ū al-rḡī, mḥmd bn al-ḥsn, šrh al-kāfiī, tṣhīh/ iūsf ḥsn 'mr, t/ al-ṭānīī, 'ām 1996m (mrğ' sābq), 4/191.. 193, wāl'azhrī, al-ših hāld, al-tṣrīh, dār al-fkr (mrğ' sābq), 1/192.
- (47) al-mkūdī, 'bdāllhmīd bn 'lī, šrh al-mkūdīw 'lī al-'alfīwī, 'nāīī / ibrahīm. m šms al-dīn, dār al-ktb al-'lmīwī, bīrūt, t/ al-'aūli, 'ām 1417h. (mrğ' sābq) , § 80 .
- (48) al-šāṭibī, ibrahīm bn mūsī, al-mqāṣd al-šāfiī, t/ d. 'īwād al-ṭibīṭī ū 'āhrīn, ḡām'ī am al-qri. mkī al-mkrmī, t/ al-'aūli, 'ām 1428h. (mrğ' sābq), 2/595.. 596.
- (49) abn mālk, mḥmd bn 'bdāllh, šrh al-kāff al-šāfiī, t/ mḥmd 'lī m'ūd ū 'āhr, dār al-ktb al-'lmīī, t/ al-ṭānīī, 'ām 2010m, 1/275, ū abn 'qīl, 'bdāllh bn 'bdāllhmīd, šrh al-'alfīī, t/ mḥmd mḥyi al-dīn 'bdāllhmīd, mktbī dār al-trāt, 'ām 1419h., 2/129 .
- (50) abn hšām, 'bdāllh bn iūsf, aūdh al-msālk, t / mḥmd mḥyi al-dīn 'bdāllhmīd, dār al-fk....r, bīrūt, t/ al-'aūli 1410h. (mrğ'..... sāb.....q), 2/161 ū 170 .
- (51) abn mālk, mḥmd bn 'bdāllh, šrh al-kāff al-šāfiī, t/ mḥmd 'lī m'ūd ū 'āhr, dār al-ktb al-'lmīī, t/ al-ṭānīī, 'ām 2010m 1/278 .
- (52) al-šāṭibī, ibrahīm bn mūsī, al-mqāṣd al-šāfiī, t/ d. 'īwād al-ṭibīṭī ū 'āhrīn, ḡām'ī am al-qri. mkī al-mkrmī, t/ al-'aūli, 'ām 1428h. (mrğ' sābq), 3/74.